وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة cnep وكالة غارداية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس أكاديمي

في مسار: علوم اقتصادية تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- أم السعد رغيسة
- زينب قشوش

تحت إشراف:

أ/ رميلة لعمور

السنة الجامعية: (2013–2014م)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة cnep وكالة غارداية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس أكاديمي

في مسار: علوم اقتصادية تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- أم السعد رغيسة
- زينب قشوش

تحت إشراف:

أ/ رميلة لعمور

السنة الجامعية: (2013–2014م)

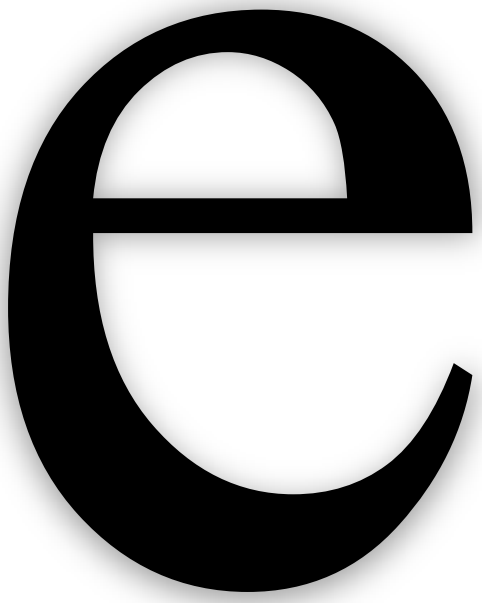

الشكر والتقدير

﴿...يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة المجادلة :الآية(11)

وعملا بقول الرسول صلي الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر "رواه أحمد و الترمذي

فالشكر الاول و الحمد الاول و الاخير لله رب العالمين ومن بعده عباده الصالحين ،ثم إلى كافة أساتذة جامعة الاقتصاد و التسيير و التجارة وقسم مالية و بنوك خاصة ، وعلى رأسهم الاستاذة المحترمة "لعمور رميلة "التي لم تبخل علينا بأفكارها ووقتها وجهدها في الصراء و الضراء ،فلها منا أجزل الشكر و العرفان ، دون أن ننسى الاساتذة الذي ساعدونا ونذكر منهم على سبيل الحصر :الاستاذة بوعبدلي أحلام ،و الاستاذة بلخير فاطمة ،و الاستاذ خلف الله بن يوسف ،و الاستاذ عمي سعيد حمزة و الاستاذ رواني بوحفص .

ونشكر الزملاء و الاقارب في بنك الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط بوزيد مصطفى و كذلك بوزايدة محمد و كذلك فتيحة دقة و عطاء الله العلماوي ما قدموه من تعاون .

وكل من ساهم من قريب وبعيد ولو بمجهود بسيط ولم يبخل علينا بإمكانياته لإعداد هذه المذكرة

صلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله و صحبه أجمعين

الاهداء

الحمد لله صاحب المنة والفضل أولا وأخيرا و الصلاة و السلام على الرحمة المهداة و النعمة المصفاة سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأتم التسليمات

اهدي ثمرة جهدي

إلى التي حملتني وهن على وهن و لم تشتكي من الآلام إلى أول من رأت عيني في الحياة إلى اغلي و اقرب إنسان ومنبع الحب والحنان و الإيمان إلى قلب ملئه الدفء والأمان إلى رمز عشقته في كل زمان ومكان ونبض يسكن الفؤاد والوجدان أدامك الله ورعاك يا أماه الغالية .

إلى رمز الجهاد والنضال ومنبع القوة والإحسان إلى الذي وهبني سيف الصبر والكفاح إلى من اعتبره قدوتي في شق طريق النجاح إلى من لا يعوض مكانه أي مخلوق كان أدامك الله عونا ورشدا لنا و فخرا على مر الأزمان يا أبي الغالي

إلى من ترعرعت معهم في الدروب الزمان وعشت ورسمت معهم الأحلام والآمال وتقاسمت معهم الأفراح والأحزان ومصدر العون والسند القويم إخوتي وأخواتي صليحة و رشيدة و العلمي و لا أنسى بالذكر أمي صليحة وأبي رابح رفقاء دربي مسعودة و الزهرة وفتيحة في الحياة أعانهم الله في مشوار حياتهم وجعلهم في أعلى مراتبهم

إلى كل الاصدقاء سهام و حليمة و أمال و سمية و مروة و صفاء ولا أنسى زملائي الذين جمعتني بهم الدراسة وخاصة رغيسة أم سعد و إلى كل من ساعدني على إتمام مشواري الدراسي

الى توأم روحي ورفيق دربي الى صاحب القلب الطيب و النوايا الصادقة خطيبي :بن ساحة عبد العزيز الذي لم يبخل من عطائه لي في تقديم المساعدة المادية و المعنوية أطال الله في عمره ورزقه من حيث لا يحتسب.

إلى كل محب لهذه الأمة ويسعى جاهدا لإعادة مجدها وعزتها، إلى من نسيهم قلمي ولن ينساهم قلبي

إهداء

الحمد لله صاحب المنة والفضل أولا وأخيرا و الصلاة و السلام على الرحمة المهداة و النعمة المصفاة سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأتم التسليمات

اهدي ثمرة جهدي

إلى التي حملتني وهن إلى التي حملتني وهن على وهن و لم تشتكي من الآلام إلى أول من رأت عيني في الحياة إلى اغلي و اقرب إنسان ومنبع الحب والحنان و الإيمان إلى قلب ملئه الدفء والأمان إلى رمز عشقته في كل زمان ومكان ونبض يسكن الفؤاد والوجدان أدامك الله ورعاك يا أماه الغالية .

إلى رمز الجهاد والنضال ومنبع القوة والإحسان إلى الذي وهبني سيف الصبر والكفاح إلى من اعتبره قدوتي في شق طريق النجاح إلى من لا يعوض مكانه أي مخلوق كان أدامك الله عونا ورشدا لنا و فخرا على مر الأزمان يا أبي الغالي

إلى من ترعرعت معهم في الدروب الزمان وعشت ورسمت معهم الأحلام والآمال وتقاسمت معهم الأفراح والأحزان ومصدر العون والسند القويم إخوتي وأخواتي ضيف الله و سا لم و خديجة و مباركة وخيرة و عبد القادر و عطية و محمد و الى كل الاهل و الاقارب و رفقاء دربي يمينة ،فتيحة، سعدية ، هاجر ،خديجة ، ايمان في الحياة أعانهم الله في مشوار حياتهم وجعلهم في أعلى مراتبهم

إلى كل الاصدقاء ولا أنسى زملائي الذين جمعتني بهم الدراسة وخاصة زينب قشوش و إلى كل من ساعدني على إتمام مشواري الدراسي

الى كل من تذكرهم قلبي و نسيهم قلمي

الملخص

تدور الدراسة بالنسبة لهذا البحث حول معرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها، أهميتها احتياجاتها، متطلباتها للاستمرار في النشاط، وأهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها في التمويل كأهم مشكلة تعاني منها هذه المؤسسات .

ثم فيما بعد القيام بدراسة تطبيقية، حيث بينت الدراسة متطلبات الأساسية لمنح التسهيلات التي تتمثل في الضمانات، سعر الفائدة والقرار الائتماني وأهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها، وفي هذا البحث تمت الدراسة في بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لولاية غرداية(الجزائر)، حيث شملت عينة الدراسة جميع العاملين في دوائر التسهيلات بمن فيهم المدير.

لإجراء هذه الدراسة تم إعداد استبيان ووزع على عينة متكونة من 26 موظف في البنك، لنخلص في النهاية إلى نتائج الدراسة نقدم على ضوئها بعض الحلول المناسبة بالنسبة لتمويل هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التمويل، الضمانات، سعر الفائدة.

Abstract

the whole study of this research is about the notion of small companies and average ones its great role and its needs to be activated then then the difficulties and obstacles that it face it After that their will be a practice study in order to show the basic needs for giving the solution which is the assurance .advantages cost and assurance decision and its difficulties ,the study was in (cnep) bank in (Ghardia) Algeria.

then we have studied a sample group of workers and even the boss.

In order to complete the study we have prepared a questionnaire then we addressed a sample group of 26 bank employee, so as to find out the results for some solution to give money to this companies.

قائمة المحتويات

قائمة الموضوعات

الشكر والتقدير

الاهداء

الملخص

قائمة المحتويات

قائمة الموضوعات I

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال V

قائمة اللاحق..... V

المقدمة..... 6

توطئة : ..... أ

مشكلة الدراسة وأسئلتها:..... أ

تناولت الدراسة الفرضيات التالية:..... ب

مبررات اختيار الموضوع: ..... ب

أولاً: أسباب موضوعية : ..... ب

ثانياً: أسباب ذاتية : ..... ب

أهداف الدراسة:..... ج

أهمية الدراسة : ..... ج

حدود الدراسة:..... ج

منهج الدراسة :..... ج

مرجعية الدراسة : .....د

صعوبات الدراسة : .....د

هيكل الدراسة : .....د

الفصل الأول

الاطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة الفصل: 6

المبحث الاول :الإطار النظري لدراسة 6

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها 6

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 6

ثانيا : الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: 8

المطلب الثاني :احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الصعوبات التي تواجهها: 10

أولا) احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:..... 10

ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات و المتوسطة:..... 12

المطلب الثالث : أساليب تمويل البنوك للاستثمار..... 13

أساليب تمويل الكلاسيكية : 13

الطرق الحديثة لتمويل :..... 13

المبحث الثاني :الدراسات السابقة 15

المطلب الاول : الدراسات المحلية 15

أولاً: دراسة قدي عبد المجيد وعبد الوهاب ،لسنة 2011، 15

ثانياً: دراسة لوكا دير مالحة ،2012 ، 15

المطلب الثاني :الدراسات العربية 17

أولاً: دراسة مفلح محمد عقل سنة 2005 ، 17
ثانياً: دراسة لعبد الفتاح نصرالله غازي الصوراني 17
المطلب الثالث : الدراسات الاجنبية 18
أولاً: دراسة الاسكو(ACCESS2005) 18
ثانياً: دراسة Beck 18
خلاصة الفصل : 20

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل : 22
المطلب الاول : مجتمع الدراسة و عينتها و نموذج الدراسة 23
المطلب الثاني : أدوات الدراسة و مصادر الحصول على المعلومات 23
أولاً: المعالجة الاحصائية المستخدمة :..... 24
ثانياً: ثبات أداة الدراسة :..... 25
المطلب الثاني : تحليل نتائج عينة الدراسة..... 27
أولا :الضمانات..... 27
ثانيا :سعر الفائدة و القرار الائتماني..... 29
ثالثا: الصعوبات و المعوقات 31
المبحث الثاني :النتائج و المناقشة..... 33
المطلب الاول :تفسير و تحليل الفرضيات..... 33
الفرضية الاولى : 33
الفرضية الثانية :..... 34

الفرضية الثالثة :..... 35

خلاصة الفصل : 36

الخاتمة..... **37**

النتائج : 38

التوصيات : 39

قائمة المراجع..... **41**

الملاحق..... **44**

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:..... 7
الجدول رقم 2: المتوسط المرجح 25
الجدول رقم 3: معامل ثبات الاتساق الداخلي للاستبيان ككل للأبعاد (αα)..... 25
الجدول رقم 4: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري وأهمية الفقرة للضمانات..... 27
الجدول رقم 5:المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الاهمية لسعر الفائدة و القرار الائتماني 29
الجدول رقم 6:المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الاهمية لصعوبات و المعوقات 31

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة..... 23

قائمة اللاحق

الملحق رقم 1 : استمارة الاستبيان المستعمل في دراسة الحالة 45
الملحق رقم 2: : نتائج الاستبيان بعد تفريغه في برنامج SPSS 49

المقدمة

توطئة :

يعد موضوع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم موضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم ،نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي ،باعتبارها رائدا حقيقا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي ،فهي تلعب دورا رياديا في انتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل ،فهي وسيلة اقتصادية و غاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها اكثر ،لذا فان معظم دول العالم اصبحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات ، ليس فقط بالنسبة لدخل القومي وتوفر فرص العمل ،لكن أيضا في ابتكارات التكنولوجية واعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد و الاستقرار الاجتماعي إذ كثيرا ما ينتهي الامر بها الى الاختفاء بعد مدة قصيرة من نشأتها (3-5 سنوات) لا نها تفتقر الى المهارات الاساسية في ادارة الامور المالية ،أو لنقص التمويل ، وتختلف عن تلك الاحتياجات التي تظهر بعد الانطلاق ففي المرحلة الاولى تظهر الحاجة الى المصادر الداخلية للتمويل و التي تعني لهذه المرحلة المدخرات الفردية المملوكة للأصحاب المؤسسة ، أو التمويل الخارجي ، و غالبا ما تلجأ هذه المؤسسات الى البنوك على اعتبار أنها غير مؤهلة لاقتحام أسواق المالية بالمعنى الاوسع للكلمة فمثلا استخدام آليات البورصة بغرض تمويل أمر غير ممكن لهذا النوع من المؤسسات لأنها مجبرة لخضوع لتحت ما يسمى بالنظرية المالية بنظرية الابلاغ أو الافصاح المسبق عن وضعيتها المالية أمام جهات رسمية تقرر درجة قدرتها المالية ،ورغم أن البنوك كثيرا ما تحجم عن تمويل هذه المرحلة إلا أنه يمكن ان توافق على منح قروض لها، إذ وجدة من بجانبها من أصحاب مؤسسة من خلال تقديم الضمانات سواء شخصية أو عينية، و تقوم الحكومات بعض الدول بضمان قروض مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذه المرحلة .

وقد تتوفر امكانيات أخرى لتمويل حيث يمكن الحصول على الاصول الثابتة من آلات و معدات بنظام الاستئجار.

سيتم البحث في دور البنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإضافة الى المعوقات و الصعوبات التي تواجهها سواء كانت تلك المشاكل من وجهة نظر البنوك أو من وجهة نظر المؤسسات ذاتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تواجه تلك المؤسسات معوقات عديدة عند طلب التمويل من البنوك ،من أهمها نقص الضمانات المقدمة ،بالإضافة الى المشاكل سعر الفائدة و صعوبة الاقراض و كذلك فإن طبيعة العلاقة ما بين القائمين على تلك المؤسسات و البنوك ، تنقصها الثقة المتبادلة لعدم المام كل طرق بمتطلبات الطرق بمتطلبات الطرق الاخرى، كما وأن بعض البنوك تبتعد و تحجم عن التعامل مع تلك المؤسسات بالرغم من ربحيتها العالية لافتقار القائمين على

تلك المؤسسات للمهارات الادارية والمالية المطلوبة ، وفي هذا البحث سيتم القاء الضوء على العوامل المؤثرة بالقرار الائتماني والذي نعني به قرار منح التسهيلات التي يتعلق بالموافقة وعدم الموافقة على منح التسهيلات ، بناء على المتطلبات محددة و أساسية تضعها البنوك العاملة تطرح الاشكالية كالتالي:

فيما يتمثل دور البنوك التجارية في تسهيل و تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

وفي ضوء مشكلة الدراسة يمكن تحديد عناصرها من خلال البحث عن الاجابة لكل من التساؤلات التالية وهي:

1- هل تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من مشاكل تمويلية لنقص الضمانات الموفرة؟
2- هل يتأثر القرار الائتماني للبنوك بمؤهلات القائمين على ادارة تلك المؤسسات وخبرتهم في ادارتها ؟
3- هل تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشكل سعر الفائدة المطبق على القروض بما يؤدي صعوبة الاقراض ؟
4- ماهي معوقات و الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أخرى في منح القروض؟

تناولت الدراسة الفرضيات التالية:

- تساهم الضمانات الممنوحة من طرف البنوك في تسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- يساهم سعر الفائدة المطبق من طرف البنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- هناك مجموعة من المعوقات وصعوبات تمويلية تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الاسباب التي تجعلنا نهتم الى الأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع للأسباب التالية :

أولاً: أسباب موضوعية:

معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبار ان التمويل هو أول عائق تتعرض له المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثناء نشاطها

ثانياً: أسباب ذاتية:

- إن هذا الموضوع ينصب في الجانب المالي وهو ضمن اختصاصنا مالية و بنوك
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بحكم دافع التخصص

أهداف الدراسة:

هدف الدراسة هو ابراز صعوبات و المعوقات الرئيسية المتعلقة بالجوانب التمويلية استدامة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها ك

- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تسليط الضوء على الصعوبات و المعوقات التي تواجه تلك المؤسسات للحصول على التمويل اللازم
- تسليط الضوء على احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تسليط الضوء على أساليب التمويل المعتمدة للتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- الخروج بمجموعة من التوصيات المناسبة للتسيير تمويل تلك المؤسسات

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من النتائج التي يمكن التوصل اليها بما يتعلق بالأساليب التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذ يتم ابراز المشاكل التمويلية ومحاولة ايجاد حلول لها ، وتكمن اهمية الدراسة في امكانية تقليل الفجوة ما بين القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك من خلال التعرف على احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعرف على الاساليب التمويلية

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : على وجه تحديد دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرةو المتوسطة، أجريت الدراسة على مستوى ولاية غارداية في بنك الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط

الحدود الزمنية : تمت دراسة الموضوع بجانبيه النظري و التطبيقي في الفترة الممتدة 2014/2013

الحدود البشرية :تمت دراسة الموضوع من خلال توزيع استبيان على 26 عينة في البنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

الحدود الموضوعية : الدراسة كانت دراسة ميدانية شهدت اهتماما كبيرا لهذه المؤسسات من قبل البنوك.

منهج الدراسة :

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بالطريقة التحليلية في تحقيق أهداف الدراسة الحالية ، وذلك من خلال استخدام العديد من الاساليب الاحصائية ،اذ ان النهج الوصفي الذي يركز على وصف الظاهرة وصفا

دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا و يعمل أيضا على بيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة من أجل تفسيرها و الوصول الى استنتاجات .

مرجعية الدراسة :

اعتمدنا في الجانب التطبيقي على الكتب ، ملتقيات ، مذكرات الماجيستير و رسائل الدكتوراه،

أما في الجانب التطبيقي فاستعنا باستبيان الذي تم تصميمه بناء على ثلاثة فرضيات ، حيث تضمن الجانب الاول أسئلة حول الضمانات ، أما الجانب الثاني سعر الفائدة و القرار الائتماني ،و الجانب الاخير تضمن أهم المعوقات و الصعوبات التي تواجهها ،تم توزيعه على 26 عينة من الموظفين في بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .

صعوبات الدراسة :

- واجهتنا صعوبة مع البنك وذلك لعدم وجود علاقة بين البنوك و الجامعات
- وكذلك واجهتنا صعوبة في تحليل الاستبيان وفق تحليل spss وهذا نظرا لعدم تمكننا منه.
- أحداث التي صادفت ولايتنا كانت سبب تأخير وضع الاستبيان في البنوك من أجل اتمام دراسة الحالة .

هيكل الدراسة :

من أجل مناقشة الموضوع و الالمام بجوانبه تم تقسيم البحث الى فصلين ، جانب نظري و جانب تطبيقي الجانب النظري اشتمل على مبحثين بحيث تناولنا في المبحث الاول ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث سنتطرق الى تعريفها و أهميتها ثم سنتعرف على الصعوبات و المعوقات التي تواجهها وأهم احتياجاتها ثم أساليب تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اما في المبحث الثاني تطرقنا الى الدراسات السابقة للموضوع على المستوى المحلي و العربي و الاجنبي

بالنسبة للجانب التطبيقي سنحاول فيه دراسة تطبيقية ببنك صندوق الوطني لتوفير و الاحتياط وذلك من خلال اجراء استبيان و تم توزيعه على موظفي البنك .

الفصل الأول

الاطار النظري

والدراسات السابقة

مقدمة الفصل:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا لدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات و كذلك الاستراتيجية و الدولية، وتعد اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الى جانب أهم الصعوبات التي تواجه وهذا ما يستدعي انشاء آليات و سياسات تمويل تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات الى البنوك على اعتبار انها غير مؤهلة، حيث حاولنا من خلال الفصل الاول التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خصائصها، أهميتها و أهم الآليات التمويلية المتاحة التي يمكن ان تعتمد عليها والى أهم الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الاول :الإطار النظري لدراسة

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتنوعت تبعا لمنظور كل دولة أو دولة أو منظمة دولية فيما يلي عرض لبعض التعاريف

1) تعريف الاتحاد الأوروبي:

عرف الاتحاد الاوروبي سنة 1992 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان الاوروبية الشيء الدي دفع دول الاتحاد الاوروبي الى تكوين مجتمع خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وقد اعلنت هذه اللجنة عن عدم قدرتها على تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى والسياسة الاقتصادية لكل دول الاوروبية، وعلى عدم وجود أي تعريف علمي لها، ولكنه من جهة أخرى يرى أنه يمكن تحديد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جدا من 0الى 9 عمال
- المؤسسات الصغيرة من 10 الى 49 عاملا
- المؤسسات المتوسطة من 50 الى 490 عاملا

ولكن حسب هذا التعريف فإن 9,99 بالمئة من المؤسسات الموجودة في الدل الاوروبية تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة في عام 1996 أعاد المجمع الاوروبي النظر في هذا التعريف أو التحديد وقدم تعريفا أخر و الذي عرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتلك المؤسسات التي:

- تشغل أقل من 250 عاملا
- او تلك التي رقم اعمالها أقل من26 مليون فرنك فرنسي (40مليون أورو)
- أو تلك التي تراعي مبدأ الاستقلالية و تضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في راس مالها 25 بالمئة[1]

2) **تعريف اليابان :**

استنادا للقانون الاساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع لخطة الجدول التالي يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.

الجدول رقم 1 التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[2]

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
-المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل وباقي فروع النشاط الصناعي	-أقل من 100 مليون ين	-300 عامل أو أقل
-مؤسسات التجارة بالجملة	-أقل من 30مليون ين	-100عامل أو أقل
-مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	-أقل من 10مليون ين	-50 عامل أو أقل

المصدر: عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-1992، ص: 11.

3) **تعريف هولندا :**

رغم غياب تعريف رسمي فيها، إلا أن اجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المؤسسات و الاجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، و القانون الخاص بالرسم عل رقم الاعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها، فتعد مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة تشغل 100 عامل او أقل وتنتمي الى أحد الفروع التالية :

- الصناعة و البناء و التجهيز

1- اسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في العالم**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في اقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر ،25-28 ماي، 2003، ص: 4.

2- عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**، حالة الجزائر، 1992، ص: 11.

- التجارة بالجملة و التجارة بالتجزئة و النشاط الخدمي من الفندقة و المطاعم.
- النقل و التخزين والاتصال.
- التأمين.[3]

4) تعريف في القانون الجزائري :

حسب القانون رقم 1-18 الصادر في 21-12-2001 متضمن توجيه ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد عرفها بأنها: كل مؤسسة انتاجية أو خدمية تشمل من 1 الى 250 عامل وبرقم أعمال لا يتجاوز 2 مليار دينار.[4]

نستنتج من التعاريف السابقة ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين 10 الى 99 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 2مليار دينار، ويختلف هذه المؤسسات من بلد الى آخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها و لتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإن من الضروري تكييف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد في ذلك البلد.

ثانيا : الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحققه من نتائج في تدعيم :

1) متغيرات كلية:

من حيث مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي فإنها تساهم في 40 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية وتبلغ حصة القطاع الخاص 50 بالمئة.

أما من حيث مساهمتها في رقم الاعمال فتبلغ حصتها 65 بالمئة من مجموع رقم الاعمال المشروعات في الاتحاد الاوروبي.[5]

2) تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:[6]

3- عثمان لخلف، نفس المرجع السابق، ص: 12.

4- معطا الله خير الدين وبوقمقومة محمد، **تفعيل دور التمويل البديء للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 06، 2005، جامعة باتنة، ص: 113

5 اسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

6 عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 2002/04/3، ص: 04.

فاعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة أكبر على البحث و التطوير، وتركزها في قطاعات فائتة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقييم خدمات كبيرة، وغيرها عادية لكيانات الاقتصادية العملاقة.

3) تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا :

بين الريف و المد ومساهمتها في اعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية أو الحفاظ على البيئة في المدن الكبرى على وجه الخصوص.

4) تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات للدول النامية ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها 4 بالمئة من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف شبه الصادرات هده المشروعات في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE).

كما تساهم في انتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في اجمالي الناتج الوطني الخام.[7]

5) القدرة على الارتقاء لمستوى الادخار والاستثمار:

وتسير تعبئة رؤوس الوطنية من مصادر متعددة، ادخار الافراض، العائلات التعاونيات، الهيأة غير الحكومية وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة لاستهلاك الافراد.

«من خلال ما سيق نستنتج بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتل مكانة هامة داخل نسيج اقتصاديات المعاصرة لما لها من اهمية جوهرية في تنشيط اقتصاد القوي وتحقيق تطور هيكلي و التقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن الدور الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة».

7- عبد الرحمان بن عنتم، عبد الله بن الوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب تطوير قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-2002/4/9، ص: 4.

المطلب الثاني: احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الصعوبات التي تواجهها:

أولا) احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حاجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة متعددة ومتنوعة ويمكن ابرازها من خلال ما يلي:

1- الاحتياجات المالية:

تسيير المؤسسات لا يتمثل فقط في تأمين السير الحسن والوظائف المختلفة في المؤسسة ولكن وجب محاولة تعقب المشاكل المختلفة وحاولت ايجاد حلول لها ومن جملة هذه المشاكل هي المشاكل المالية والتي تنشأ عن حاجات المؤسسة للاستغلال و الاستثمار.

1-1 الحاجات التمويلية للاستغلال :

وهي تنشأ أساسا لتسوية النفقات الدورية للمؤسسة التجارية والصناعية مثل: أجور العمل، مصاريف النقل وما شابه ذلك، ولكن في نفس الوقت الذي تتحمل فيه المؤسسة النفقات تقوم بتحقيق ارادات من خلال المبيعات المحققة واسترجاع الحقوق ومنه زيادة حساباتها الجارية وبلا شك فإنه يمكن حدوث اختلال بين هذه الايرادات و النفقات وينتج عنه تذبذب في مستوى الطلب في السوق وعدم التماشي ومخطط الانتاج للمؤسسة وفي حالة ما إذا كان هناك عجز فإن المؤسسة باستطاعتها تسوية هذه الحالة من خلال سد هذا الطلب الزائد الناتج عن الانتاج، وبزيادة هذا الاخير اي زيادة المخزونات من المواد الاولية أو المنتوجات النصف مصنعة ومنه تحمل العديد من التكاليف من محلات الشراء المواد الاولية حتى الوصول الى المنتوج النهائي، بالإضافة الى تحمل المصاريف التجارية اخرى عند القيام بعملية التوزيع.

كما أنه يمكن ملاحظة تغير حاجات المؤسسة التمويلية للاستغلال بتغير اصول المؤسسة و التداول و التي تمثل القيم الحية للمؤسسة، حيث انه تتغير بصفة مستمرة خلال السنة بالزيادة أو النقصان وهي في حاجة مستمرة لتمويل وهذا لعدة أسباب أهمها:

- تطور سلوك الطلب في السوق وتذبذبها.
- التذبذب في المدة بين تحصيلات المبيعات و تسديدات المشتريات.[8]

1-2 الحاجات التمويلية للاستثمار :

كل مؤسسة تنشأ لفترة زمنية معينة وبالتالي يجب أن تكون نظرت المسير نظرة مستقبلية، وهذا بوضعهم لمجموعة من الاهداف يسعون الى تحقيقها مثل تغير جهاز الانتاج من اجل الدخول الى اسواق جديدة او زيادة

8- عباسي حنان، نفس المرجع السابق، ص: 6.

تجهيزات والمعدات من أجل توسيع حجم النشاط، فمباشرة أي مخطط للاستثمار يؤدي بالضرورة الى توسيع او تغيير عناصر الميزانية الثابتة مثل المعدات و الادوات و الاراضي و المباني، ومنه أي توسيع او تنويع لنشاط يؤدي الى خلق مشاكل لتمويل ومنه تصبح المؤسسة في حاجة الى تميل هذه العناصر الثابتة من الاصول.

2- العقار الصناعي:

وهو يعتبر احد العوائد التي يوجهها المستثمرون عند انجاز مشاريعهم، بالتالي فهو مهم وضروري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توزيع نشاطها زيادة الحجم استثماراتها[9].

3- قرض التعاون :

قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حاجة الى معاملات ومساعدات التقنية الخيرية وما شابه ذلك من طرف نظيراتها الأجنبية (خاصة الاوروبية) من اجل اكتساب مختلف تقنيات التسيير و الخبرة التي تساهم بشكل كبير في تجاوز المشاكل المختلفة.

ثانياً: تشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

البنك مؤسسة تجارية ومنه لديه زبائن يجب تلبية حاجياتها وهذا من خلال وضع مجموعة من المنتجات والخدمات تحت تصرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- المنتجات البنكية :

وهي تتمثل في رؤوس الاموال الممنوحة من طرف البنك لزبائنه وهنا يمكن التمييز بين نوعين من المنتجات .

1-1 **القروض** :ويمكن تعريف القرض على أنه: القرض هو عقد يتصف بالمخاطرة ومعناه وضع الثقة واعطاء حرية التنظيم الحقيقي و الفوري لسلع الحقيقية، الا أنه يمكن تقليل المخاطر وتدعيم الثقة من خلال تقديم الضمان.

2-1 **المساهمة في رأس المال**: تتمثل في أن البنك يأخذ حصة في رأس مال المؤسسة أي يدخل كشريك مع المؤسسة وهذا المنتوج يهدف أساسا الى زيادة الاموال الخاصة للمؤسسة.

2- الخدمات البنكية :

الخدمات المقترحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تقسيمها الى:

1-2 خدمات كلاسيكية: وتتمثل في الخدمات العملية مثل فحص الوثائق، عملية الصرف ...

9- وفاء عبد الباسط، **مؤسسات رأس المال المُخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص: 25.

2-2 **خدمات تقديم المعلومات والنصائح:** وتتمثل في اعلام الزبون حول امكانيات التمويل الموجودة وكذلك الوثائق المالية التي يجب تقديمها عند طلب القرض و بذلك يقوم البنك بوظيفة التوجيه و تقديم النصائح المالية المختلفة للزبون.[10]

"من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه الحاجات وخاصة التمويلية يمكن تلبيتها من خلال التوجه الى البنوك".

ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات و المتوسطة:

رغم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية إلا أنها تعاني من مشاكل و صعوبات عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها.

1- الصعوبات ذات الطابع الهيكلي و الظرفي:

إن حدة الصعوبات لا تزال تؤثر سلبا في تسيير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في:

- تشديد الضغوطات المالية و الخارجية أدت الى انخفاض ملموس في حجم الاستثمار مثل أزمة سنة 1986.
- حيث تواجه صعوبات توزيع الانتاج في السوق بسبب المنافسة الكبيرة من قبل المنتجات المستوردة منها .
- الضعف الكبير في اندماج القطاعات فيما بينها لغياب سياسة التكامل و المقاومة من الباطن.
- غياب المعلوماتية ونقص التكوين.[11]

2- الصعوبات التمويلية :

على الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو مشكل القروض، إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الاخرى تواجهها في:[12]

- ارتفاع سعر الفائدة.
- عدم تخصيص نسب القروض الى المؤسسات على المستوى الوطني.
- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

10- حسين رحيم، **نظم حضانات الاعمال لدعم تجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد السابع، 2003، ص: 162.

11- عبد الرحمان بن عنتر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية**، مجلة علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الاول 2002، ص: 162.

12- عباسي حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

– غياب استراتيجية واضحة لدعم القطاع الحيوي ماليا.

3- 3) صعوبات تسويقية:

نقص المعلومات و الامكانيات متعلقة بالسوق و المواصفات المطلوبة واحتياجات المستهلكين ناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسات عن أسواقها.[13]

المطلب الثالث: أساليب تمويل البنوك للاستثمار

أولاً: أساليب التمويل الكلاسيكية:

4- القروض متوسطة الاجل :

توجه القروض متوسطة الاجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (7) سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل وتجهيزات الانتاج بصفة عامة، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الاجل، ويتعلق الامر بالقروض القابلة للتعبئة لدى المؤسسات المالية اخرى أو لدى معهد الاصدار والقروض الغير القابلة للتعبئة.

5- قروض طويلة الاجل :

القروض طويلة الاجل ومواجهة هذا النوع من الاستثمارات ،تفوق في الغالب سبع (7) سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا الى غاية عشرين (20) سنة وهي توجه لنوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية ..).

ونظرا لطبيعة هذه القروض التي تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الاموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها.

ثانياً: الطرق الحديثة لتمويل :

الائتمان الايجاري :

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات و معدات أو أية اصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الايجار .[14]

13- عباسي حنان، نفس المرجع السابق، ص: 36.

«نلاحظ أن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل البنكي بشروطه التي تعطي الحق للمقرض التدخل في شؤون عمل المؤسسة يزيد من تردد أصحاب هذه المؤسسات الى اللجوء اليها وتختلف حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويل باختلاف المرحلة التي تمر بها ،فاحتياجات المؤسسة عند الانطلاق تختلف عن تلك الاحتياجات التي تظهر بعد الانطلاق».

14- الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010، ص: 74، 75، 76.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المطلب الاول: الدراسات المحلية.

أولاً: دراسة قدي عبد المجيد وعبد الوهاب، لسنة 2011:

بعنوان محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي 5و2011/5/6، هدفت الدراسة الى تبيين أسس تحديد طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخصائصها ثم ابراز الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من المؤسسات واخيرا تحديد المشاكل و المعوقات التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها:

- ضرورة تكيف السياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة اعادة النظر في طبيعة وجنس الضمانات التي تطلبها البنوك الوطنية عند الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات.
- استفادة من تجارب الدول النامية، بإمكانية السلطات العمومية للتعاون مع المؤسسات و الهيئات المالية.
- تحديد استراتيجية واضحة تتعلق بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ثانياً: دراسة لوكا دير مالحة، 2012:

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجيستر، الجزائر.

ومن النتائج التي توصلت اليها نذكر:

- الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ تعد الهيئة المالية الوحيدة التي تلجأ اليها هذه المؤسسات لطلب القروض.
- عدم وجود هيئات التي تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية ورقلة.
- ان مشكل التمويل يعد من اهم المشاكل التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- الاعتماد في منح القروض على مردودية المشروع أساسا مثل ما هو معمول به في الدول المتقدمة.

أما التوصيات التي توصلت اليها:

- اعطاء الوكالات المحلية الحق في قبول او رفض منح القرض للمؤسسات لأن الوكالات المحلية هي أدرى لطبيعة المشروع وحاجة المنطقة لمنتوجها.
- الاستفادة من بعض التجارب الدولية بما يتناسب مع مراحل التطور التقني.
- إنشاء هيئة مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لـ: (ANSE).

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

أولاً: دراسة مفلح محمد عقل، سنة 2005 :

بعنوان دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة، مقال وجهات نظر مصرفية، العدد 17 في الاردن.

حيث هدفت الى توضيح دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة في الاردن،

ومن النتائج التي توصل اليها:

- ارتفاع كلفة تنفيذ القرض و ادارتها.
- انخفاض دخل القروض صغيرة الحجم بالمفهوم المطلق موازنة لتكلفتها الغير المباشرة.
- ارتفاع مخاطر هذا النوع من القروض، بالموازنة مع الإقراض العادي.
- عدم توفر الضمانات الكافية بسبب طبيعة المشاريع التي يتم تمويلها.

وأما فيما يخص التوصيات:

- الالتزام بتقديم الخدمة وهذا أمر محدود لدى الكثير منها.
- أن يكون هذا النوع من القروض مستقلا ضمن الهيكل التنظيمي لنشاط المصرف ليأخذ حقه من العناية.
- تطوير منهجية مالية تتميز بالأبداع للوصول الى طريقة ذات كفاية عالية من التكلفة والمردودية.

ثانياً: دراسة لعبد الفتاح نصرالله غازي الصوراني:

سنة 2007، بعنوان المشروعات الصغيرة في فلسطين، واقع ورؤية نقدية، مقال، العدد الثاني، في فلسطين. بحيث هدفت الدراسة الى تبيين ما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين والقوانين المتسلطة التي تفرضها عليها السلطات الصهيونية ومن النتائج التي تم التوصل اليها:

- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات و الاصول الرأس مالية أو التوسع في المشروعات القائمة.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم ادارية حديثة في المشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الانتاجية وادارة العملية الانتاجية والتسويقية.

- تعزيز وتوسيع دور مؤسسات الاقراض في تقديم القروض للمشاريع الصغيرة ضمن شروط ميسرة من حيث فترة السماح والضمانات واعتماد نظام قروض الضمان الاجتماعي.

المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية

أولاً: دراسة الاسكو (ACCESS2005):

بعنوان: "Anterpises Financial Schenes for Small and Medium التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "حيث هدفت الدراسة الى تبيين كيفية الحصول على التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك في الاردن.

ومن النتائج التي توصل اليها:

- عدم توفر بيانات مالية، حيث تفتقر ادارة معظم تلك المنشآت الى اهمية اعداد بيانات مالية دقيقة.

وقد توصلت الدراسة الى عجة توصيات نذكر منها:

- تشجيع البنوك على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- اعفاء هذه المؤسسات من الارباح العالية متأتية من عملية الاقراض من ضريبة الدخل.
- تخفيض الاحتياطي الالزامي لدى البنك المركزي.

ثانياً: دراسة Beck

بعنوان Countries And Bank Ownership Types Bank Financing For SMES:"Evidance Across"، سنة 2009.

"التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر البلدان وأنواع الملكية المصرفية".

حيث هدفت الدراسة الى تبيين أوجه الاختلافات القائمة في العالم من ناحية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كنوعية القروض المطلوبة، البيئة الاقتصادية للبلد...).

ومن نتائج الدراسة:

- وجود اختلاف في نوعية التمويل بين الدول، خاصة ما بين الدول المتقدمة والنامية.

- تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعتمد على مصطلح: Relationship lending بين مديري الائتمان بالبنوك والقائمين على ادارة تلك المنشآت.

-التعقيب على الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة الى تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

والجانب القانوني التي توضع فيه هذه المؤسسات من ناحية التمويل وحاولت توضيح المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات وواقعها والعراقيل التي تحول دون وجود تمويل وكذلك تطور وتوسيع نطاق المعاملات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ومؤسسات التمويل الدولية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسة الاولى محليا في اوجه التشابه بيننا من الناحية الاهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكلانا تطرق الى الصعوبات المعوقات التمويلية التي تواجهها و كانت اوجه الاختلاف بيننا اننا لم نهتم بالتطرق الى الاهمية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يخص الدراسة الثانية، أننا لم نتعمق في دراسة الصعوبات التسويقية، التوزيعية ...وانما اهتممنا أكثر بالجانب التمويلي.

وما يميز دراستنا عن الدراسات العربية في أوجه التشابه كلانا تطرق الى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما فيما يخص أوجه الاختلاف بالنسبة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في فلسطين والقوانين التي تفرضها عليها السلطات الصهيونية ليست نفسها القوانين الموجودة في الجزائر.

وفي فما يخص الدراسات الاجنبية كلانا يتفق على ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه مجموعة من المعوقات ونختلف عنهم في دراستنا أن البنوك التي تمول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الاجنبية المدروسة أنها بنوك متخصصة و لذلك فهي تساهم في التمويل، أما في الجزائر سنهتم بدراسة الاساليب التي تعتمد عليها البنوك العمومية الموجودة في الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب الضمانات وسعر الفائدة وكذلك الصعوبات والمعوقات التي تواجهها والى أي درجة تلجأ هذه المؤسسات الى البنوك التجارية لطلب التمويل اللازم.

خلاصة الفصل :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاد أي بلد من البلدان العالم، فبالنسبة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر من أهم مصادر التمويل وبذلك تلجأ الى التمويل الخارجي بمساعدة من البنوك ولذلك تطرقنا في المبحث الاول لمجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، وأهميتها الاقتصادية والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على التمويل وأهم أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك، حيث تتميز بعدم وجود ثقة بين الطرفين، إذ يرى كل طرف وجود مخاطر كبيرة في تعامله مع الطرف الآخر، وبالتالي يجب أن تكون هناك ثقة بين الطرفين في سبيل تحقيق اهدافهما والتخلص من مشكلة التمويل عن طريق اشباع الاحتياجات التمويلية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الاستغلالية والاستثمارية) وهذا من خلال تشكيلة القروض المقترحة من طرف البنوك واتباع إجراءات محددة لمنح القروض والضمانات المقدمة وسعر الفائدة المطلوب والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث، و المتمثلة في الفصل الاول، نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري علي الواقع، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مستوى بنك الصندوق التوفير و الاحتياط، محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.

حيث يتضمن هذا الفصل منهج الدراسة المستخدم و مجتمع الدراسة وعينتها، ونموذج الدراسة وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات والمعالجة الاحصائية المستخدمة وفحص صدق أداة الدراسة وثباتها و كذلك عرض النتائج و تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، وتم استخدام جداول الاوساط الحسابية تقدير المستويات، والانحرافات المعيارية.

المبحث الاول: الطريقة و الوسائل المستخدمة

المطلب الاول: مجتمع الدراسة و عينتها و نموذج الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من صندوق الوطني للتوقير والاحتياط، بغرداية، الجزائر، اما عينة الدراسة فقد اشتملت على موظفي الائتمان، بعدد 26شخص:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

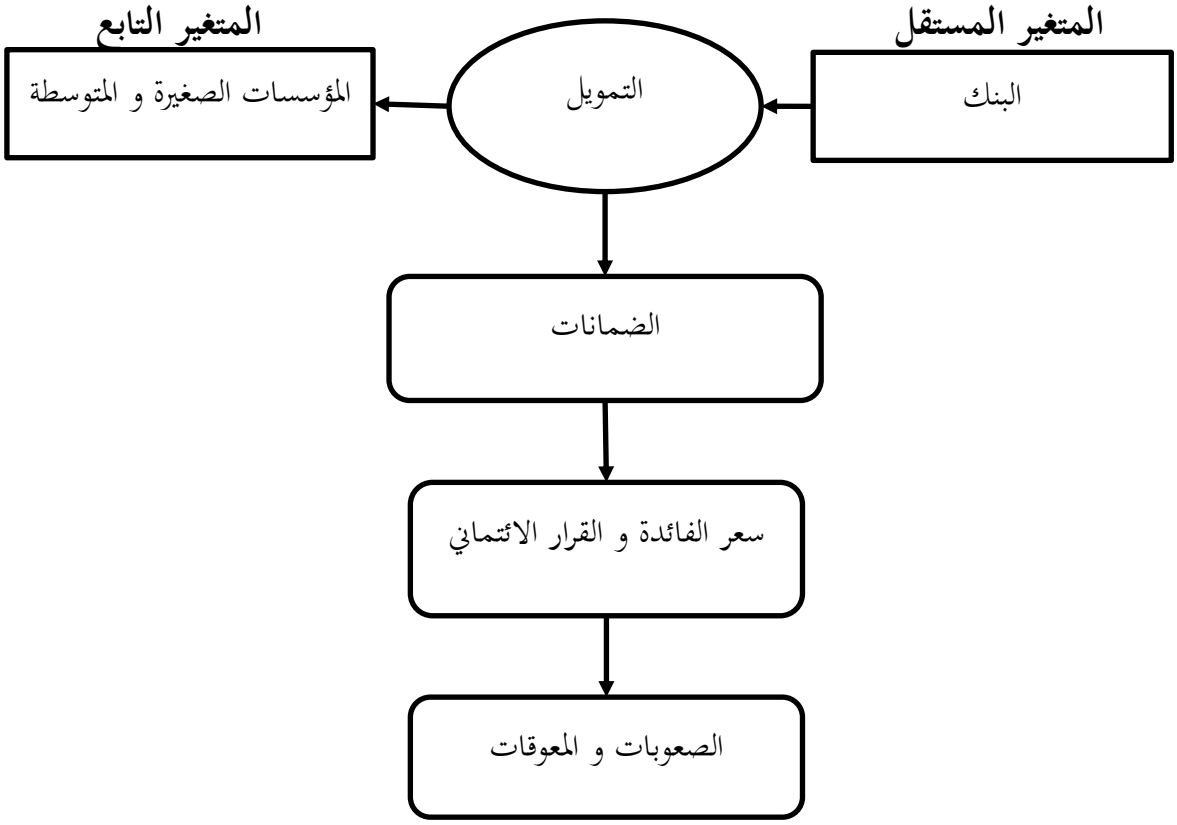

المصدر: من اعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة و مصادر الحصول على المعلومات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات بتنفيذ مقاصد الدراسة، تم اعتماد الادوات التالية:

اعتمدنا في هذا الفصل على الاستبيان والتي تم الاعتماد في تصميمها على مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في ادرة الاعمال من اعداد الطالب سهير كفوري صويص بعنوان دور البنوك التجارية الاردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لسنة 2011 بالطريقة التي تخدم أهداف فرضيات الدراسة، وتضمنت أسئلة ذات اختيارات متعددة وأسئلة محددة الاجابة وتضمن الاستبيان ما يلي:

فقرات تتعلق بالضمانات تتضمن 6 أسئلة تخدم الدراسة، وكذلك سعر الفائدة والقرار الائتماني تضمن أيضا 9 أسئلة، أما في يخص الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تضمنت 5 أسئلة.

أولاً: المعالجة الاحصائية المستخدمة :

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختيار فرضياتها قمنا باستخدام الاساليب الاحصائية التالية:

- معامل cronbach alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الاهمية النسبية.
- –الاهمية النسبية التي تم تحديدها طبقا للمقياس الآتي:

تكون الاهمية مرتفعة من 3,50 فأكثر.

متوسطة من 3,44 الى 2,50.

ضعيفة أقل من 2,50.

أما بالنسبة الى المتوسط المرجح :

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{\text{العلامة القصوى}}$$

المدى = $\frac{5-1}{5}$ = 0.80.

الجدول رقم 2: المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	النتيجة
موافق	من 3.40 الى 4.19
موافق بشدة	من 4.80 الى 5
غير موافق	من 1.80 الى 2.59
غير موافق اطلاقا	من 1 الى 1.79
محايد من	من 2.60 الى 3.39

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

صدق أداة الدراسة و ثباتها:

ثانياً: ثبات أداة الدراسة :

من أجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها والتأكد من صدقها، تم اجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب cronbach alpha والذي يشير الى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، ولتحقق من ثبات أداة الدراسة لهذه الطريقة، طبقت معادلة cronbach alpha

أنظر الجدول(2):

الجدول رقم 3: معامل ثبات الاتساق الداخلي للاستبيان ككل للأبعاد (αα)

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة α
	الاستبيان ككل	19	0.776

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج spss

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الاداة بصورة عامة بمعامل ثبات عال على قدرة الاداة على تحقيق أغراض الدراسة.

حيث يتضح من الجدول (2)، وبشكل عام تبين معامل الثبات للاستبيان ككل الى امكانية ثبات النتائج التي يمكن أن يفسر عنها الاستبيان نتيجة 26 عينة تطبيقيا والتي يوضحها الجدول بقيمة α ب0,776ككل والتي من خلالها ينتج أن نتائج الاستبيان متناسقة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج عينة الدراسة.

يهدف هذا المبحث الى عرض النتائج وتحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة وتم استخدام جداول الاوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية.

- التوزيع التكراري للإجابات عينة الدراسة عن متغيرات الدراسة :

أولا :الضمانات

لوصف مستوى أهمية الضمانات في البنوك التجارية محل الدراسة استخدمنا المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة كما هو موضح بالجدول رقم(3):

الجدول رقم 4: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري وأهمية الفقرة للضمانات

الترتيب	الضمانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	المتوسط المرجح	مستوى الاهمية
1	تساهم الضمانات الممنوحة من طرف البنك في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	4.31	0.47	1	موافق بشدة	مرتفعة
2	تقديم الضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة سواء أكانت عينية أم نقدية مطلب أساسي لمنح التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.12	1.21	5	محايد	متوسطة
3	يعتبر التنفيذ على الضمانات المقدمة حال تعثر التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا غير سهل ويحتاج إلى وقت طويل.	3.15	0.97	4	محايد	متوسطة
4	يتأثر القرار الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة تقديم ضمانة متحركة كالسيارات أو رهن حيازي على ممتلكات المؤسسة	3.27	1.15	3	محايد	متوسطة
5	تؤثر نوعية الضمانة المقدمة وقيمتها على القرار الائتماني للبنوك سواء كانت سلبا أو ايجابا.	3.50	0.95	2	موافق	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ككل.	3.47	0.60			متوسطة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **spss**

يشير الجدول رقم (3) الى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالضمانات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.12 و4.31)، فقد جاءت في المرتبة الاولى فقرات **تساهم الضمانات الممنوحة من طرف البنك في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.47) وانحراف معياري بلغ (0.47) اما فيما يتعلق بالمتوسط المرجح فمعظم عينة الدراسة مكانة إجاباتها بموافق بشدة، و فيما حصلت الفقرة **تؤثر نوعية الضمانات المقدمة وقيمتها على القرار الائتماني للبنوك سواء كانت سلبا أو ايجابا** على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.50 و انحراف معياري بلغ 0.95، أما فيما يخص المتوسط المرجح فكانت معظم الاجابات بموافق، والفقرة **يتأثر القرار الائتماني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة تقديم ضمانات متحركة كالسيارات أو رهن حيازي على ممتلكات المؤسسة** على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.27) وبانحراف معياري بلغ (1.15)، أما بالنسبة لمتوسط المرجح كانت معظم الاجابات محايدة، وفيما حصلت الفقرة **تقديم الضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة سواء أكانت عينية أم نقدية مطلب أساسي لمنح التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** على المرتبة الخامسة والاخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.12) وهو أدنى من متوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.47) وانحراف معياري (1.21)، ومتوسط مرجح كانت فيه معظم الاجابات محايدة، وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية الضمانات في البنوك محل الدراسة كان متوسطا.

ثانيا :سعر الفائدة و القرار الائتماني لوصف مستوى أهمية سعر الفائدة في البنوك التجارية محل الدراسة، استخدمنا متوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأهمية الفقرة كما هو موضح في الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم 5:المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الاهمية لسعر الفائدة و القرار الائتماني

الترتيب	سعر الفائدة و القرار الائتماني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	المتوسط المرجح	مستوى الاهمية
1	يساهم سعر الفائدة المطبق من طرف البنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض.	3.31	1.19	7	محايد	متوسطة
2	يتم اعتماد سعر فائدة منخفض من طرف البنوك الأمر الذي يسهل من طلب القرض من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	4	0.85	3	موافق	مرتفعة
3	يتم التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم عند منح القروض.	3.42	1.30	6	موافق	متوسطة
4	اعتبار قائمة الدخل للمؤسسات من الامور الاساسية والمهمة عند دراسة منح أي قرار ائتماني.	3.62	1.27	4	موافق	مرتفعة
5	يؤثر وجود تصنيف ائتماني للمؤسسات ايجابيا في القرار الائتماني للبنك.	3.12	0.95	8	موافق	متوسطة
6	تقوم البنوك التجارية بإعادة اقراض العوائد على القروض للمؤسسات أخرى بسعر فائدة منخفض	3.54	0.99	5	موافق	متوسطة
7	كلما تراجعت معدلات سعر الفائدة يكون القرار الاستثمار مربحا.	4.27	0.35	1	موافق بشدة	مرتفعة
8	في الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا، فإن توقعات الخسائر تكون مرتفعة.	4.12	0.43	2	موافق	مرتفعة
	متوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام لسعر الفائدة والقرار الائتماني.	3.67	0.54	متوسطة		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على **spss**

يشير الجدول رقم (4) الى اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بسعر الفائدة والقرار الائتماني حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.12و 4.27) فقد جاءت في المرتبة الاول فقرة **كما تراجعت معدلات سعر الفائدة يكون القرار الاستثماري مربحا** بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.67) وانحراف معياري بلغ (0.35)، أما فيما يخص المتوسط المرجح كانت معظم الاجابات موافق بشدة، وفيما حصلت الفقرة **في الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا، فإن توقعات الخسائر تكون مرتفعة** على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وانحراف معياري البالغ ب(0.43) وكانت فيها معظم الاجابات بموافق، والفقرة **يتم اعتماد سعر فائدة منخفض من طرف البنوك الامر الذي يسهل من طلب القرض من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** على المرتبة الثالثة بمعيار متوسط حسابي بلغ (4) و انحراف معياري البالغ ب(0.85)، وكانت معظم اجابات العينية بموافق، وفيما حصلت الفقرة **يؤثر وجود تصنيف ائتماني للمؤسسات ايجابا في القرار الائتماني للبنك** متوسط حسابي بلغ (3.12) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.67) والانحراف المعياري (0.95)، وكذلك المتوسط المرجح كانت معظم الاجابات بموافق، وبشكل عام يتبين المستوى أهمية سعر الفائدة والقرار الائتماني في البنوك محل الدراسة كان متوسطا.

ثالثا: الصعوبات و المعوقات .

لوصف مستوى المعوقات و الصعوبات التي تواجهها المؤسسات لدى البنوك التجارية محل الدراسة ،استخدمنا المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية ،و أهمية الفقرة كما هو موضح بالجدول رقم (5) التالي :

الجدول رقم 6:المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الاهمية لصعوبات و المعوقات

الترتيب	الصعوبات و المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	المتوسط المرجح	مستوى الاهمية
1	تعتبر الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على المشاريع الاستثمارية مستعصية	2.35	1.2	6	غير موافق	متوسط
2	يعتبر التنفيذ على الضمانات المقدمة في حال تعثر التسهيلات الممنوحة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا غير سهل ويحتاج الى وقت طويل	4.15	0.92	4	موافق	مرتفعة
3	تتوقف البنوك عن التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سببه ظهور مؤسسات جديدة لتمويل مثل :مؤسسات دعم وتشغيل الشباب	2.92	1.13	5	محايد	متوسط
4	يؤيد البنك تقليل منح التسهيلات عند تقديم القرض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور التأسيس لعدم معرفة وضعيتها المالية .	4.31	0.74	1	موافق بشدة	متوسط
5	لتقديم التمويل لمؤسسات صغيرة و متوسطة يقوم البنك بدراسة دقيقة لملف القرض المقدم	4.19	1.17	3	موافق	مرتفعة
6	قلة الخبرة العملية للقائمين على المؤسسات تؤثر سلبا بقرار منحهم القرض	4.19	0.40	2	موافق	مرتفعة
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري	3.69	0.39			متوسط

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج spss

يشير الجدول رقم (5) الى اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالصعوبات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.35 و4.31) فقد جاءت في المرتبة الاولى فقرة **يؤيد البنك تقليل منح تسهيلات عند تقديم القرض لمؤسسات الصغيرة والمتوسط في طور التأسيس لعدم معرفة وضعيتها المالية**، بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وهو أعلى من متوسط حسابي العام البالغ (3.69) والانحراف المعياري البالغ (0.74)، أما فيما يتعلق بالمتوسط المرجح فكانت معظم الاجابات موافق بشدة، وفيما حصلت الفقرة **قلة الخبرة العملية للقائمين على المؤسسات تؤثر سلبا بقرار منحهم القروض** على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي

بلغ (4.19)والانحراف المعياري البالغ ب(0.40) أما فيما يخص المتوسط المرجح فكانت معظم الاجابات بموافق والفقرة **لتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقومك البنك بدراسة دقيقة للملف القرض المقدم** على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وانحراف معياري بلغ (1.17) أما يخص المتوسط المرجح فمعظم الاجابات كانت بموافق، وفيما حصلت الفقرة **تعتبر الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستعصية** على المرتبة السادسة والاخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.35) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.69) وانحراف معياري بلغ (1.2)، وكذلك كانت معظم اجابات العينة غير موافق وبشكل عام يتبين أن الصعوبات والمعوقات في البنوك محل الدراسة كان متوسطا.

المبحث الثاني: النتائج و المناقشة

المطلب الاول: تفسير و تحليل الفرضيات

الفرضية الاولى :

تساهم الضمانات الممنوحة من طرف البنوك التجارية للتسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تدل النتائج بأن جميع مستويات العينة التي تم اختيارها قد صنفت الضمانات بالمهمة بالنسبة الى القرار الائتماني وهذا ما ثبت للفرضية الاولى، إن أهمية الضمانات بالنسبة الى القرار الائتماني عال، باعتبارها مطلبا أساسيا لمنح تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات ذات المخاطر العالية، وهذا ما ثبت من خلال الاجابات في الاستبيان بأن الضمانات مطلب أساسي لمنح تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويتبين ذلك من خلال اجابات العينة التي كانت معظم اجاباتها موافق بالنسبة للمتوسط المرجح ، حيث يشير المتوسط الحسابي للضمانات (3.47) أما الانحراف المعياري فبلغ (0.60)، وللحفاظ على حقوق البنك تتم العودة الى الضمانات وتسهيلها في حال تخلف العميل عن سداد الاقساط التي تترتب عليه في موعدها.

حيث تشير النتائج في الجدول (03) أن عينة الدراسة ترى أن الضمانات المقدمة من طرف البنوك تساهم في تسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية محل الدراسة.

الفرضية الثانية :

يساهم سعر الفائدة المطبق من طرف البنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تدل النتائج بأن جميع مستويات العينة التي تم اختيارها قد صنفت سعر الفائدة بانه مناسب لطلب القروض، وهذا ما ثبت بالفرضية رقم (2)، إن سعر الفائدة مهم بالنسبة الى القرار الائتماني باعتباره مشجعا لطلب القروض من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما تبين لنا من خلال المتوسط المرجح حيث كانت فيه معظم الاجابات بموافق، وهذا ما تبث من خلال الاجابات في الاستبيان بالمتوسط الحسابي بلغ (3.67)، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.54)، فسعر الفائدة يعتبر مطلب اساسي لمنح القروض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يعتبر للبنك الربح الذي يحصل عليه من جراء تقديمه للقروض.

حيث تشير النتائج في الجدول(04) ان عينة الدراسة ترى ان سعر الفائدة المطلوب لمنح القرض يساهم في تشجيع لطلب القرض في البنك محل الدراسة.

الفرضية الثالثة :

هناك مجموعة من المعوقات و الصعوبات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تشير النتائج الموضحة في الجدول(05) ان عينة الدراسة تؤيد وجود المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تبين لنا من خلال المتوسط المرجح بحيث كانت معظم الاجابات فيه موافقة على وجود صعوبات تمويلية بالنسبة الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.69) أما الانحراف المعياري فبلغ (0.34) ، وهذا ما ثبت في الفرضية رقم (3) ، فالمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متعددة، وأهم هذه المشاكل نجد مشكلة التمويل التي تعتبر عائقا أمام نمو وتوسع هذه المؤسسات، فالتمويل يعتبر مطلب أساسيا لبقاء او التوسع أو الحفاظ على مكانتها في السوق.

خلاصة الفصل :

وأخيرا نكون بهذه المساهمة المتواضعة قد تطرقنا لإحدى أهم المشكلات المتعلقة لتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يتطلب عناية خاصة وسياسة محفزة سلفا من طرف الهيئات الوصية.

تم التطرق في هذا الفصل الى مختلف الاجراءات الدراسات والتحليل المستخدمة من طرف البنوك عند منح التمويل، حيث تم الاعتماد في هذا الفصل على تحليل استبيان الذي تم التركيز فيه على تحليل الفرضيات المتعلقة لكل من الضمانات وسعر الفائدة والقرار الائتماني واهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي الاخير وبعد تحليل الاستبيان استنتجنا جملة من النتائج قدمنا على ضوئها بعض التوصيات التي قد تكون مفيدة في صياغ هذا الموضوع.

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق لجانب تمويل البنوك لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرف على المنتجات المقترحة والمناسبة لتمويل هذه المؤسسات ومتمثلة اساسا في قروض التمويل كذلك الاجراءات و الشروط التي يتبعها البنك عند دراسة وتحليل أي طلب تمويلي لهذه المؤسسات، محاولين الاجابة على اشكالية البحث والمتمثلة في دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تم التطرق في الفصل الاول الى عرض عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعريفها أهميتها واحتياجاتها ومتطلباتها، ومن ثم التركيز على أهم المشكلات التي تعاني منها، ألا وهي مشكلة التمويل.

أما الفصل الثاني والمتعلق بالجانب التطبيقي تم التطرق الى المنهجية التي اعتمدنا فيها على الاستبيان والذي تم تحليله بواسطة برنامج spss ومن خلال الدراسة نستخلص بعض النتائج والتوصيات التي تظهر فيما ما يلي:

النتائج :

- اعتماد البنوك على الطريقة التقليدية في دراسة ملفات القروض وبالتالي انعدام الطرق الحديثة التي تساهم في اتخاذ القرار الامثل.
- ضعف استعمال وسائل الاعلام والاتصال مما يؤدي الى قلة المعلومات المتعلقة بهذه المؤسسات.
- إن فكرة متابعة القروض من قبل البنك تقع في المرتبة الثانية بعد الضمانات الكافية المقدمة من طرف طالب القرض، ومنه فإن البنك يعتمد في دراسته لملفات القرض على الطريقة الشكلية، حيث مازلنا نشهد هذه الممارسات لحد اليوم وهذا رغم الاصلاحات المنتهجة في النظام المصرفي الجزائري والتي تعطي البنك الحرية في اتخاذ قرارته استنادا الى معايير موضوعية.
- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في دعم الناتج الوطني وكذا خلق فرص عمل، إلا أنها تعاني من مشاكل ومعوقات عديدة تحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي.
- لا يعرض الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لولاية غرداية صيغ تمويل موجه خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات.
- يقدم البنك صندوق الوطني للتوفير والاحتياط تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص أسعار الفائدة، فهو يفرض سعر فائدة على حسب كل قرض.
- اشتراط البنك لضمانات عقارية أو عينية على قروضه بنسب عالية، وهذا يعتبر اجحافا لحق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعائقا كبيرا أمام كل المبادرات، عادة مالا تكون لحوزة جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ان المساهمة الاجمالية للبنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية ضعيفة.
- قلة او انعدام بنك الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط بقرض الاستثمار مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ينطبق على جميع البنوك الاخرى وذلك بسبب عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات الكافية خصوصا اذا كانت في بداية التأسيس.
- كثرة الضمانات المطلوبة من طرف البنك، تفوق قيمة القرض المطلوب.
- اعتماد البنوك على اجراءات صارمة ومعقدة من خلال الشروط المطلوبة وكذا فترة الدراسة الطويلة لطلب القرض هذا ما يعرقل نشاط المؤسسات وقد يدفعها الى الاحجام على طلب القروض البنكية.
- رغم تطور وسائل التمويل إلا أنها لم تستطع بعد الوصول الى انهاء المشاكل المطروحة على مستوى التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي تكون مفيدة لكل من البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تشجيع البنوك على استثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث ينظر البنوك لهذا القطاع كميدان خصب للاستثمار والربح.
- تنويع مصادر التمويل هذه المؤسسات استجابتا لمختلف متطلباته المالية.
- تأهيل القطاع المصرفي عن طريق وضع سياسات محفزة للبنوك و مواصلة الاصلاحات المصرفية تخصيص بنوك خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة تكون على معرفة لهذا النوع من المؤسسات، خاصة فيما يخص تمويل الملائم لها وادخال أساليب الحديثة في المعاملات المصرفية دون الاستغناء عن التكاليف الكلاسيكية.
- العمل على ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من احد العوامل الاساسية لوضع سياسات وتشريعات جديدة لهذا القطاع.
- تطبيق صيغ تمويل اسلامية كالمرابحة و المشاركة بأنواعها، خاصة أن مثل هذه الصيغ ليست حكرا فقط على البنوك الاسلامية، لأن كثيرا من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يحبذون التعامل مع البنوك التقليدية لأنهم يرون فيها بنوك ربوية.

- تيسير الضمانات المطلوبة من أصحاب هذه المؤسسات حسب، ظروف كل مؤسسة والمجال الذي تنشط فيه وهنا يمكن لصندوق الضمان أن يلعب دورا جوهريا في هذا الاطار.
- استخدام منتجات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، يسمح بأداء عمله على أحسن حال بسرعة أكبر و تكلفة أقل، وهذا يقلص من زمن معالجة القروض التي تتقدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح للبنك فرصة استقبال الفعال لعملائه و عملاء جدد ايضا مما يرفع من حجم الموارد و كذلك القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وفي الاخير يمكن القول أنه لا يجب على البنوك الاهتمام بالجانب التمويلي فقط بل يجب أن يتعداه الى الدعم و الاسناد والمرافقة في مجال التسويق والتمويل والشراكة، بحيث تحتاج غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى المقومات مؤسسية هامة فعالة تستجب تطلعاتها وخصوصيتها حتى تتمكن من البقاء في المنافسة في الاسواق الوطنية والدولية، الا أننا نلاحظ اليوم في اقتصاد الجزائر وجود أموال عاطلة طاقات غير موظفة في المصرف لكثرة المعوقات الموضوعية تتعلق اما بالمبادئ أو شروط الضمانات أو تلك المشاكل التي تتعلق ببدائل التمويل المؤسسي.

قائمة المراجع

المراجع

الكتب:

1- الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

2- وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

المجلات:

1- معطا الله خير الدين وبوقمقومة محمد، تفعيل دور التمويل البديء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 06، جامعة باتنة، 2005.

2- حسين رحيم، نظم حضانات الاعمال لدعم تجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد السابع، 2003 .

3- عبد الرحمان بن عنتر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الاول، 2002.

– التظاهرات العلمية :

1- اسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف الجزائر، 25-28 ماي 2003.

2- عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، 1992.

3- عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 2002/04/3.

4- عبد الرحمان بن عنتم، عبد الله بن الوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-2002/4/9.

الملاحق

الملحق رقم 1 : استمارة الاستبيان المستعمل في دراسة الحالة

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية وبنوك

أخي/ أختي :الكريم (ة) السلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الطلبة بإعداد دراسة بعنوان" دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة تطبيقية)"، استكمالا للحصول على درجة اللسانس في المالية والبنوك، راجين التفضل بالاطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم حيث أن استكمال الإجابة عن كافة عبارات الاستبيان والدقة في الإجابة ستنعكس بالتأكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل لها علما بأن كافة المعلومات الواردة في الاستبيان لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم تعونكم مع التقدير و الاحترام ،،،

الطالبة: قشـــوش زينب

الطالبة :رغيسة ام سعد

الموبايل:.....

الاميل:.....

أولا: معلومات عامة

الجنس : ذكر أنثى

الخبرة العملية:

5سنوات فأقل من6- 10سنوات

من 11-15سنة 16سنة فأكثر

التخصص العلمي حسب الشهادة:

إدارة الاعمال محاسبة

اقتصاد علوم مالية ومصرفية أخرى:.....

اسم الوظيفة الحالية:.....

ثانيا: محاور الاستبيان

فضلا حدد درجة موافقتك على العبارات التالية وذلك بوضع(×) في المكان المناسب.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
	أولا :الضمانات					
1	تساهم الضمانات الممنوحة من طرف البنك في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة					
2	تقديم الضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة سواء أكانت عينية أم نقدية مطلب أساسي لمنح التسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة					
3	يعتبر التنفيذ على الضمانات المقدمة حال تعثر تسهيلات ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا غير سهل ويحتاج إلى وقت طويل					
4	يتأثر القرار الائتماني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة تقديم ضمانة متحركة كالسيارات أو رهن حيازي على ممتلكات المؤسسة					
5	تؤثر نوعية الضمانة المقدمة وقيمتها على القرار الائتماني للبنوك سواء كانت سلبا أو ايجابا.					
6	يعتبر نظام تامين لتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الامور الاساسية و المطلوبة لتخفيف مخاطر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي طلب ضمان أقل .					
	ثانيا :سعر الفائدة					
7	يساهم سعر الفائدة المطبق من طرف البنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض.					
8	يتم اعتماد سعر فائدة منخفض من طرف البنوك الأمر الذي يسهل من طلب القرض من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .					
9	يتم التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم عند منح القروض .					
10	اعتبار قائمة الدخل للمؤسسات من الامور الاساسية و المهمة عند دراسة منح أي قرار ائتماني.					
11	يؤثر وجود تصنيف ائتماني للمؤسسات ايجابيا في القرار الائتماني للبنك.					
12	تقوم البنوك التجارية بإعادة اقراض العوائد على القروض للمؤسسات أخرى بسعر فائدة منخفض					
13	كلما تراجعت معدلات سعر الفائدة يكون القرار الاستثمار مربحا					
14	في الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا ،فإن توقعات الخسائر تكون مرتفعة					

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون لعب البنوك دورا في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فضلا حدد درجة موافقتك على العبارات التالية وذلك بوضع(×) في المكان المناسب.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	تعتبر الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على المشاريع الاستثمارية مستعصية					
2	يعتبر التنفيذ على الضمانات المقدمة في حال تعثر التسهيلات الممنوحة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا غير سهل ويحتاج الى وقت طويل					
3	تتوقف البنوك عن التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سببه ظهور مؤسسات جديدة لتمويل مثل : مؤسسات دعم وتشغيل الشباب					
4	يؤيد البنك تقليل منح التسهيلات عند تقديم القرض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور التأسيس لعدم معرفة وضعيتها المالية .					
5	لتقديم التمويل لمؤسسات صغيرة و متوسطة يقوم البنك بدراسة دقيقة لملف القرض المقدم					
6	قلة الخبرة العملية للقائمين على المنشآت تؤثر سلبا بقرار منحهم القروض					

الملحق رقم 2: : نتائج الاستبيان بعد تفريغه في برنامج SPSS

	غير موافق على الاطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	م الحسابي	الانحراف المعياري
تساهم الضمانات الممنوحة من طرف البنك في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	18	69,23%	8	30,77%	4,31	0,47
تقديم الضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة سواء أكانت عينية أم نقدية مطلب أساسي لمنح التسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0	0,00%	12	46,15%	4	15,38%	5	19,23%	5	19,23%	3,12	1,21
يتأثر القرار الائتماني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة تقديم ضمانة متحركة كالسيارات أو رهن حيازي على ممتلكات المؤسسة	0	0,00%	10	38,46%	2	7,69%	14	53,85%	0	0,00%	3,15	0,97
تؤثر نوعية الضمانة المقدمة وقيمتها على القرار الائتماني للبنوك سواء كانت سلبا أو ايجابا.	0	0,00%	10	38,46%	3	11,54%	9	34,62%	4	15,38%	3,27	1,15
يعتبر نظام تامين لتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الامور الاساسية والمطلوبة لتخفيف مخاطر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0	0,00%	6	23,08%	3	11,54%	15	57,69%	2	7,69%	3,5	0,95

	غير موافق على الاطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	م الحسابي	الانحراف المعياري
يساهم سعر الفائدة المطبق من طرف البنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض.	0	%0,00	11	%42,31	0	%0,00	11	%42,31	4	%15,38	3,31	1,19
يتم اعتماد سعر فائدة منخفض من طرف البنوك الأمر الذي يسهل من طلب القرض من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	0	%0,00	3	%11,54	0	%0,00	17	%65,38	6	%23,08	4	0,85
يتم التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم عند منح القروض .	0	%0,00	10	%38,46	3	%11,54	5	%19,23	8	%30,77	3,42	1,3
اعتبار قائمة الدخل للمؤسسات من الامور الاساسية و المهمة عند دراسة منح أي قرار ائتماني.	0	%0,00	9	%34,62	0	%0,00	9	%34,62	8	%30,77	3,62	1,27
يؤثر وجود تصنيف ائتماني للمؤسسات ايجابيا في القرار الائتماني للبنك.	0	%0,00	9	%34,62	6	%23,08	10	%38,46	1	%3,85	3,12	0,95
تقوم البنوك التجارية بإعادة اقراض العوائد على القروض للمؤسسات أخرى بسعر فائدة منخفض	0	%0,00	6	%23,08	3	%11,54	14	%53,85	3	%11,54	3,54	0,99
كلما تراجعت معدلات سعر الفائدة يكون القرار الاستثمار مربحا	0	%0,00	0	%0,00	1	%3,85	17	%65,38	8	%30,77	4,27	0,53
في الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا ،فإن توقعات الخسائر تكون مرتفعة	0	%0,00	0	%0,00	1	%3,85	21	%80,77	4	%15,38	4,12	0,43

	غير موافق على الاطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة			
	التكرار/	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	م الحسابي	الانحراف المعياري
تعتبر الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على المشاريع الاستثمارية مستعصية	7	26,92%	10	38,46%	1	3,85%	8	30,77%	0	0,00%	2,38	1,2
يعتبر التنفيذ على الضمانات المقدمة في حال تعثر التسهيلات الممنوحة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا غير سهل ويحتاج الى وقت طويل .	0	0,00%	3	11,54%	0	0,00%	13	50,00%	10	38,46%	4,15	0,92
توقف البنوك عن التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سببه ظهور مؤسسات جديدة لتمويل مثل: مؤسسات دعم وتشغيل الشباب	0	0,00%	14	53,85%	3	11,54%	6	23,08%	3	11,54%	2,92	1,13
يؤيد البنك تقليل منح التسهيلات عند تقديم القرض لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في طور التأسيس لعدم معرفة وضعيتها المالية .	0	0,00%	1	3,85%	1	3,85%	13	50,00%	11	42,31%	4,31	0,74
لتقديم التمويل لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقوم البنك بدراسة دقيقة لملف القرض المقدم	0	0,00%	5	19,23%	0	0,00%	6	23,08%	15	57,69%	4,19	1,17
قلة الخبرة العملية للقائمين على المنشآت تؤثر سلبا بقرار منحهم القروض	0	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	21	80,77%	5	19,23%	4,19	0,4

	م حسابي	الانحراف المعياري
الضمانات	3,47	0,6
سعر الفائدة والقرار الائتماني	3,67	0,54
المعوقات	3,69	0,39
دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3,63	0,44

Statistiques de fiabilité	
Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
19	0,776